

عقد مقاولات رقم (٨٦٧ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

أنه في يوم الاحد الموافق ٤/٢٧/٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية المستفيدة من عملية " أعمال توسيع الطريق لزوم إنشاء محطة تحصيل رسوم كارتة زيان (مرحلة أولى) على طريق رافد المنصورة / جمصة (المنطقة الثالثة - شرق الدلتا)" يمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد.

بصفته/ رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري
(طرف أول)

السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجاد

ثانياً:

الشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والنقل البري مقرها/ دور أول وزارة النقل الحي الحكومي العاصمة الادارية الجدي شكلها القانوني / مساهمة والمصنفة / شركة كبيرة سجل تجاري رقم/ ١١٧٤٧٠ بطافة ضريبية رقم/ ٢٠٠٠٥٨٦٠٢٥ مأمورية ضرائب/ مركز كبار الممولين كود/ ٤٢٩٠، بطاقة تصنيف بالاتحاد المصري لمقاولى التشييد والبناء رقم/ فنة ٢٧٦١١ الأولى تصنيف/ مبانى تنتهى فى ٣/٢٦/٢٠٢٦ تليفون رقم ٢٠٥٤٥١١١ فاكس/ ٢٠٥٤٥١١٠

بريد info@holdroads.com

ويمثلها المهندس/ على حسن عياد الجنسية مصرى بصفته / الرئيس التنفيذي
ويتولى عنه في التوقيع المهندس / محمد لطفي محمد عبد المجيد بطاقة رقم قومي/ ٢٦٥١٠٢٥١٢٠٠١٩٥
بموجب تفويض مرفق بصفته المتعاقد معه.

(طرف ثان)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ "أعمال توسيع الطريق لزوم إنشاء محطة تحصيل رسوم كارتة زيان (مرحلة أولى) على طريق رافد المنصورة / جمصة (المنطقة الثالثة - شرق الدلتا)" ، وذلك بعرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويعضم انظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات العرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول. وفي ضوء اعتماد وزير النقل وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ٢٠١٨ لسنة ١٨٢ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٢ وتعديلاتها، وطلب عرض السعروكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر للتعاقد على "أعمال توسيع الطريق لزوم إنشاء محطة تحصيل رسوم كارتة زيان (مرحلة أولى) على طريق رافد المنصورة / جمصة (المنطقة الثالثة - شرق الدلتا)". ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصلت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ١٩,٩٩٧,٠٦٣ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وتسعمائة سبعة وثلاثة وستون جنيها لا غير) ، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ ٢٥/٢/٢٥ وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي :

المبدأ الأول

يعتبر التمهيد السابق ، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها ، والعرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الاول ، وكافة المكاتب والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر، وأمر الإسناد، ومحضر استلام الموقع، والبرنامجه الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومتاماً ومكملاً لأحكامه .

